جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الدورة الثانية والخمسون
52
مؤتمر العمل العربي

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف ، يونيو / حزيران 2026)

تقديـــــــم

أولاً: عُقدت الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي خلال الفترة من 1 إلى 12 يونيو / حزيران 2026 في مدينة جنيف / سويسرا، حيث توزعت أعمال المؤتمر واجتماعاته على ثلاثة أماكن رئيسية، هي: **قصر الأمم، ومقر منظمة العمل الدولية، ومركز جنيف الدولي للمؤتمرات (CICG).**

ثانيـــاً: تنفيـــذاً لقـــرارات الـــدورة (104) لمجلـــس إدارة منظمـــة العمـــل العربيـــة (القـــاهرة، 4 – 5 أبريـــل / نيســـان 2026) **المتعلقـــة بالاعـــداد والتحضـــير للاجتمـــاع الســـنوي للمجموعـــة العربيـــة المشـــاركة فـــي الـــدورة (114) لمـــؤتمر العمـــل الـــدولي (جنيـــف ، 2026)**، عقـــدت منظمـــة العمـــل العربيـــة اجتماعاتهـــا علـــى النحو التالي:

- **الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية:** يوم الأحد 31 مايو / آيار 2026 في قاعة مجلس الإدارة في مقر منظمة العمل الدولية.
- **الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى:** يوم الأربعاء 3 يونيو / حزيران 2026 في قاعة Tempus في مقر قصر الأمم.

ثالثاً: تحتوي وثيقة البند على قسمين:

القسم الأول:

تقرير حول أنشـــطة واجتماعات منظمة العمل العربية على هامش أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 1 – 12 يونيو / حزيران 2026).

القسم الثاني:

مخرجات الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 1 – 12 يونيو / حزيران 2026).

رابعاً: الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بأخذ العلم بخصوص هذا الشأن.

فايز علي المطيري

المدير العام

القسم الأول: تقرير حول أنشطة واجتماعات منظمة العمل العربية على هامش أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 1 – 12 يونيو / حزيران 2026)

تنفيذاً لقرارات الدورة (104) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (أبريل/نيسان 2026)، وانطلاقاً من الدور الذي تضطلع به منظمة العمل العربية في المحافل الدولية، والمتمثل في توحيد الرؤى والمواقف العربية بما يخدم مصالح الدول العربية، عقدت المنظمة عدداً من الاجتماعات والأنشطة على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، المنعقدة في مدينة جنيف خلال الفترة من 1 إلى 12 يونيو/حزيران 2026، ونتشرف بعرضها على المؤتمر الموقر على النحو التالي:

1- الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية:

أ- تاريخ ومكان الاجتماع:

يوم الأحد 31 مايو / آيار 2026 من الساعة 18:30 إلى 20:30 في قاعة مجلس الإدارة في مقر منظمة العمل الدولية.

ب- نبذة عن الاجتماع:

افتتح معالي **الأستاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، وترأس أعمال الاجتماع **معالي السيد / حسن رداد - وزير العمل في جمهورية مصر العربية**، بصفته رئيسًا لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وقد شاركت في الإجتماع **سعادة الدكتورة / ربا جرادات - مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية (مكتب بيروت)**، إلى جانب السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود العربية من ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال. وقد إتسمت هذه الإجتماعات بحضور واسع من وفود الدول العربية المشاركة في المؤتمر، وشهدت نقاشات ثرية وبنّاءة تناولت مختلف الموضوعات والبنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وأسهمت في توحيد المواقف العربية وتعزيز التنسيق المشترك بشأن القضايا ذات الإهتمام المشترك.

ج- جدول أعمال الاجتماع:

البند الأول: المسائل الإجرائية.

البند الثاني: رئاســـة الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026 والمناصـــب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: دعم المطالب الفلسطينية.

البند الرابع: متابعة قرار الدورة 356 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية بشـأن تعليق العمل بأحكام النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي في دورته 114.

البند الخامس: شكوى مقدمة بموجب المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية بادعاء عدم تقيّد المملكة العربية السعودية بالاتفاقيات ذات الأرقام 29 و95 و111.

البند السادس: تحديث بشأن التصديقات على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

البند السابع: استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة 2026 – 2029.

البند الثامن: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند التاسع: التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية لمصلحة البلدان العربية.

د- مخرجات بنود جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية:

البنـد الأول: المسائل الإجرائية:

- ترأس معالي الســـيد/ حســـن رداد، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية ووزير العمل بجمهورية مصـــر العربية، اجتماعات المجموعة العربية خلال أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي ومن ضمنها الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية.
- تم تشكيل كل من لجنتي التنسيق والصياغة من السادة أعضاء الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026.

البند الثاني: رئاسة الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي والمناصب الأخرى المنبثقة عنه:

ترأست جمهورية الأوروغواي، ممثلةً عن إقليم الأمريكتين، أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، فيما توزعت المناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر وفقاً للنظام المتبع في منظمة العمل الدولية. ويمكن الاطلاع على جميع المناصب والهيئات المنبثقة عن المؤتمر من خلال " **الرابط المباشر** ".

البند الثالث: دعم المطالب الفلسطينية:

أولاً: متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974 و 1980:

بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التفرقة العنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى:

1- **تقرير تحليلي لما ورد في تقرير بعثة مكتب العمل الدولي عن فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى** (ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى الدورة "114" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026).

قامت لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية المشاركة في الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي بدراسة ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، إلى جانب التقرير التحليلي الذي أعده مكتب العمل العربي بشأن الموضوع ذاته، وذلك لإعداد الصيغة النهائية لملاحظات وتوصيات المجموعة العربية على ملحق التقرير. وقد سُلِّمت نسخة ورقية من هذه الوثيقة باللغتين العربية والإنجليزية، من قبل المدير العام لمنظمة العمل العربية، إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وذلك خلال اجتماعهما الذي عُقد على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي.

2- **تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري)**، وترجمته إلى ثلاث لغات: الفرنسية والإنجليزية والإسبانية وتعميمه على المشاركين في الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026.

أعدت منظمة العمل العربية هذا التقرير لتوثيق واقع المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية

المحتلة الأخرى، وذلك استناداً إلى تقارير وزارات العمل في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري)، إضافة إلى ما توفر لدى المنظمة من معلومات وبيانات صادرة عن مصادر عربية وإقليمية ودولية. كما تُرجم التقرير إلى اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، وعُمِّم على المشاركين في الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، وتم توزيع أكثر من (500) نسخة منه أثناء انعقاد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

ثانياً: عقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026:

تنفيذاً لقرار مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته (104) (أبريل 2026) بشأن تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات والترتيبات اللوجستية والتنفيذية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026، تم من خلال مكتب العمل العربي والبعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف إجراء الاتصالات المناسبة مع الجهات المعنية، واتخاذ التدابير والترتيبات التنفيذية لتنظيم هذا الملتقى بالتنسيق والتعاون مع الهيئات المعنية في دولة فلسطين، وقد عُقد يوم الأربعاء 3 يونيو / حزيران 2026 في قاعة Tempus في قصر الأمم.

ثالثاً: جهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية:

أ- **في إطار تنفيذ قرارات الدورتين (103) و (104) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة**، قامت المنظمة بمتابعة تنفيذ هذه القرارات وتعميمها على وفود أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، **وكان من أبرزها ما يلي:**

- **تبني التقرير المرسل من دولة فلسطين كوثيقة رسمية، وتعميمه على كافة الجهات الدولية** لاستخدامه كقرينة بشأن الجرائم والخروقات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال بحق عمال وشعب فلسطين، واستخدامه في الإعلام لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات.

تم تنفيذ هذا القرار من خلال إعداد وتعميم **" تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري) ".**

الدعوة إلى تحرك دولي عاجل يترجم التضامن مع عمال وشعب فلسطين إلى إجراءات عملية من خلال :-

- إطلاق مبادرة عربية لدعم تشغيل العمال الفلسطينيين.
- إنشاء شبكة حماية إقتصادية للأسر الفلسطينية المتضررة.
- توسيع برامج التدريب والتشغيل لعمال فلسطين.
- دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل.

تم تعميم هذا القرار على المشاركين في الاجتماع.

- الطلب من أطراف الإنتاج الثلاثة المشـــاركة في لجنة تطبيق المعايير التي ســـتعقد خلال أعمال مؤتمر العمل الدولي الدورة (114)، **تقديم شكوى لمساءلة سلطات الاحتلال عن الجرائم التي ارتكبت بحق عمال فلسطين.**

تم تعميم هذا القرار على المشاركين في الاجتماع.

- الطلب من لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية الذي يُعقد على هامش مؤتمر العمل الدولي، **الاطلاع على كافة التوصيات التي تضمنها التقرير وإضافة ما يلزم منها ضمن ملاحظات وتوصيات المجموعة العربية – القسم الخاص بالتوصيات العامة**، والتي تقدم إلى مدير عام منظمة العمل الدولية باللغتين العربية والانجليزية.

تم تنفيذ هذا القرار وتضـــمين ملاحظات وتوصـــيات المجموعة العربية - القســـم الخاص بالتوصيات العامة، بالتوصيات التي تضمنها التقرير المرسل من وزارة العمل بدولة فلسطين.

- التأكيد على أهمية **الاستمرار سنوياً في مناقشة ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول "وضـع عمال الأراضـي العربية المحتلة"** ضـمن الجلسـة العامة لمؤتمر العمل الدولي، باعتباره جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام.

تم تضـمين هذا القرار في ملاحظات وتوصـيات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

ب- جهود المدير العام لمنظمة العمل العربية:

حرص معالي المدير العام الأستاذ / فايز علي المطيري، على إيصال ما يحدث في فلسطين (غزة والضفة الغربية) من إنتهاكات من قبل سلطات الإحتلال للمحافل العربية والدولية وعلى مناقشة كافة السبل لدعم دولة فلسطين من خلال عدة إجتماعات ولقاءات عربية ودولية، **أبرزها:**

- الإجتماع التنسيقي لأعضاء مجلس إدارة منظمة العمل الدولية العرب على هامش الدورة العادية "355" لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية (17 نوفمبر / تشرين الثاني 2025 – جنيف).
- إجتماع مع السيد/ كوستاس باباداكيس – رئيس بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية للأراضي العربية المحتلة، المعنية بإعداد ملحق تقرير المدير العام حول " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة "، الذي عُقد في مقر منظمة العمل العربية بالقاهرة – جمهورية مصر العربية يوم الاثنين الموافق 16 فبراير / شباط 2026، في إطار التنسيق المستمر بين المنظمتين بشأن القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية.
- الاجتماع التنسيقي لأعضاء المجموعة العربية على هامش الدورة العادية "356" لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية (24 مارس / آذار 2026 – جنيف).
- عقد لقاءات مكثفة مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، لدعم القضية الفلسطينية، قضية العرب الأولى، ومتابعة كافة المواضيع التي تخص دولة فلسطين على المستوى الدولي، ومن ضمنها الإستمرار بالمطالبة بالعضوية الكاملة في منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة.
- لقاءات المدير العام مع السيد/ جيلبرت هونجبو – المدير العام لمنظمة العمل الدولية على هامش دورات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ومؤتمر العمل الدولي، وأخرها كان اللقاء على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي (114) الذي عُقد يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو / حزيران 2026، في قصر الأمم، حرصاً من سعادة المدير العام على مناقشة أوضاع العمال وأصحاب العمل في الأراضي العربية المحتلة وتسليم ملاحظات وتوصيات المجموعة العربية على ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية لمؤتمر العمل الدولي والخاص بأوضاع عمال الأراضي العربية المحتلة.

البند الرابع: متابعة قرار الدورة 356 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية بشـــأن تعليق العمل بأحكام النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي في دورته 114:

حرصـــت منظمة العمل العربية على متابعة هذا الموضـــوع منذ إدراجه على جدول أعمال دورات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، نظراً لما ينطوي عليه من أهمية بالغة تتعلق بعضـــوية دولة فلسـطين في منظمة العمل الدولية وحقوقها في المشـاركة في اجتماعاتها وأجهزتها المختلفة. وفي هذا الإطار، أُدرج البند على جدول أعمال الاجتماع التنسـيقي الأول للمجموعة العربية، حيث جرى استعراض مستجداته والتنسيق بشأن الموقف العربي الموحد.

وخلال مناقشـات الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، طُرح البند للتصـويت، وأسـفرت عملية التصويت عن اعتماد القرار بأغلبية كاسحة لصالح دولة فلسطين **"رابط مباشر لنتيجة التصويت"**، بما يؤكد تمتعها بالحقوق التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورته (113) لعام 2025، ويُعد هذا القرار من أبرز مخرجات الدورة (114) للمؤتمر.

وفيما يلي استعراض تفصيلي ومتسلسل لمراحل مناقشة هذا البند والإجراءات المتخذة بشأنه إلى ما قبل انعقاد الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي:

1- اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته 113 (2025) قراراً بشأن مركز فلسطين في منظمة العمل الدولية وحقوق مشاركتها في اجتماعات منظمة العمل الدولية "، مراجع القرار:

- الوثيقة: ILC.113/Resolution II
- الوثيقة: GB.352/PV، الفقرة 489 (أ)
- الوثيقة: GB.352/INS/9

ووفقاً للفقرة 2 من القرار، باتت دولة فلسطين مدعوة للمشاركة في مؤتمر العمل الدولي كدولة لها صفة مراقب غير عضو. ويحق للدول التي لها هذه الصفة المشاركة في الجلسة العامة للمؤتمر وكذلك في لجنة الشؤون العامة ولجنة تطبيق المعايير واللجنة المالية واللجان التقنية التي يعينها المؤتمر، إلا أنه لا يحق لها المشاركة في لجنة أوراق الاعتماد أو لجنة الصياغة.

وفي الفقرة 3 من القرار، منح المؤتمر " على أساس استثنائي ودون أن تشـــكل سابقة " دولة فلسطين في الدورات القادمة للمؤتمر والاجتماعات الإقليمية حقوقاً وامتيازات معينة، دون المساس بحقوقها وامتيازاتها الحالية.

قرر المؤتمر **في الفقرة 4 من القرار**، أنه لا يحق لدولة فلسطين أن تصوت في المؤتمر أو أن تقدم ترشيحها في هيئات منظمة العمل الدولية.

وفي الفقرة 5 من القرار، قرر المؤتمر " تعليق العمل بالأحكام المعنية في النظام الأساسي للمؤتمر... بقدر ما تكون متعارضة مع القرار...".

2- وعليه، اقترح مكتب العمل الدولي من أجل تنفيذ قرار المؤتمر، تعليق العمل بأحكام محددة من النظام الأساسي، كما هو مبين في الملحق الثاني من وثيقة بند مجلس الإدارة GB.356/INS/2/2(Rev.1)، وذلك بالقدر اللازم فقط لتمكين أعضاء وفد دولة فلسطين من ممارسة الحقوق الإضافية التي منحها المؤتمر صراحة. وستظل الأحكام المعنية سارية المفعول فيما يخص جميع المشاركين الآخرين في المؤتمر.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمادة 69 (2) من النظام الأساسي للمؤتمر، يجوز للمؤتمر بناء على توصية مجلس الإدارة أو توصية بالإجماع من الرئيس ونواب الرئيس الثلاثة، أن يقرر تعليق أي حكم من أحكام النظام الأساسي بحيث يكون التعليق سارياً في دورته الحالية.

وتضمن الملحق الثاني المُرفق مع وثيقة بند مجلس الإدارة GB.356/INS/2/2(Rev.1)، **الأحكام التي تم تعليقها وهي كالتالي:**

- **المادة 4 (1):** من أجل منح الحق في أن يُنتخب أعضاء وفد فلسطين في رئاسة المؤتمر (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (ي))؛
- **المادة 14 (8):** من أجل منح الحق في مخاطبة المؤتمر، بما في ذلك الإدلاء ببيانات بالنيابة عن حكومات أخرى، خلال مناقشة جميع بنود جدول الأعمال (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (ب) و(ج)؛
- **المواد 15 (1) ، 16 (1) - (3)، 18 (4) - (5)، 19 (3) ، 20:** من أجل منح الحق في تقديم مقترحات وطرح نقاط النظام (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (د) و (ه) و(ح)؛
- **المادة 21 (9):** من أجل منح الحق في تقديم تعليلات للتصويت بالنيابة عن حكومات أخرى (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (و)؛
- **المادة 36 (5) (أ):** من أجل منح الحق في تقديم المقترحات في اللجان (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (د) و (ه) و(ح)؛

- **المادة 37 (3):** من أجل منح الحق في أن يُنتخب أعضاء وفد فلسطين في هيئة مكتب كل لجنة ومقررها (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (ي))؛

- **المادة 41 (1):** من أجل منح الحق في تقديم المقترحات وطرح نقاط النظام في اللجان (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (د) و(هـ) و(ح))؛

- **المادة 42 (8):** من أجل منح الحق في تقديم تعليلات للتصويت بالنيابة عن حكومات أخرى (قرار المؤتمر، الفقرة 3 (و)).

3- إتخذ مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته 356 (23 مارس / آذار – 2 أبريل / نيسان 2026) القرارات التالية:

إن مجلس الإدارة:

أ- أحاط علماً بالمعلومات المُحدثة بشأن ترتيبات الدورة 114.

ب- أوصى المؤتمر بتعليق أحكام نظامه الأساسي الواردة في الملحق الثاني من الوثيقة GB.356/INS/2/2(Rev.1) فيما يتعلق بدورته 114 (2026).

4- ووفقاً لقرار الدورة 356 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، أصدر مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته 104 (ابريل / نيسان 2026)، قراراً من ضمن قرارات أخرى، ينص على التالي:

" الترحيب بقرار مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته (356)، الذى صدر بمنح دولة فلسطين صفة عضو مراقب يتمتع بكافة صلاحيات الدول الأعضاء بإستثناء حق التصويت والترشح للمناصب القيادية، والذى يعكس موقفا دوليا لتعزيز حضور دولة فلسطين داخل المنظمة الدولية ويمكنها من المشاركة بفاعلية في مداولات وإجتماعات المنظمة وملفات العمل وحقوق العمال، وتثمين دور وجهود المجموعة العربية بالتنسيق مع منظمة العمل العربية في تبني إصدار هذا القرار ".

5- اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورتة 114 (جنيف، 1 – 12 يونيو / حزيران 2026)، قرار بشأن تعليق بعض أحكام النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي لصالح دولة فلسطين.

البند الخامس: شـــكوى مقدمة بموجب المادة 26 من دســـتور منظمة العمل الدولية بإدعاء عدم تقيّد المملكة العربية السعودية بالإتفاقيات ذات الأرقام 29 و95 و111:

تم مناقشـــة الدعم اللازم من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية إلى المملكة العربية السـعودية فيما يتعلق بهذه الشـكوى أثناء إنعقاد الاجتماع التنسـيقي الأول للمجموعة العربية، وفيما يلي إستعراض تفصيلي ومتسلسل لمراحل مناقشة هذا البند:

1. نظر مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته 355 (نوفمبر / تشـرين الثاني 2025) في تقرير أعدته هيئة مكتب العمل الدولي بشأن شكوى قدمها عدد من مندوبي العمال في الدورة 113 لمؤتمر العمل الدولي 2025 بموجب المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية " وثيقة رقم "GB.355/INS/17/1". وتتعلق الشكوى بعدم تقيّد حكومة المملكة العربية السعودية بالإتفاقيات التالية: إتفاقية رقم 29 بشـــأن العمل الجبري 1930، إتفاقية رقم 95 بشـــأن حماية الأجور 1949، إتفاقية رقم 111 بشـأن التمييز (في الاسـتخدام والمهنية) 1958، إتفاقية رقم 143 بشـــأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) 1975، إتفاقية رقم 155 بشـــأن الســـلامة والصحة المهنيتين 1981.

2. مراعاةً للشروط المنصوص عليها في المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية، فإنّ مجلس الإدارة في دورته 355 قرر التالي " وثيقة رقم "GB.355/Decisions" :

أ- قرر قبول الشـــكوى فيما يتعلق بالإتفاقيات ذات الأرقام 29 ، 95، 111 وعدم قبولها فيما يتعلق بالإتفاقيتين 143 و 155.

ب- طلب من المدير العام لمنظمـــــة العمـــــل الدوليـــــة إحالة الشكوى إلى حكومة المملكة العربية السعودية، ودعوتهـــــا إلى تقديم ملاحظاتهـــــا بشأن الشكوى المذكورة بحلول 30 يناير / كانون الثاني 2026.

ج- إقراراً بأهمية الحوار بين الأطراف، شـجع مجلس الإدارة على الإبقاء على المشـاركة البناءة وطلب من مدير عام منظمة العمل الدولية تقديم أي دعم مطلوب لتســـهيل هذه العملية وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته المقبلة في مارس / آذار 2026.

د- قرر إدراج البند في جدول أعمال الدورة 356 لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2026).

3. أبلغ مـــــدير عـــــام منظمـــــة العمـــــل الدوليـــــة حكومة المملكة العربية السعودية في 22 ديسمبر / كـــــانون الأول2025، بالقرارات التـــــي اعتمـــــدها مجلس الإدارة وطلب

منهـا تقديم ملاحظاتهـا بشأن الشكوى، وعليـه قدمت حكومـة المملكـة العربيـة السـعودية ملاحظاتهـا بشأن الشكوى المـذكورة. ويشـير رد الحكومة إلى أن المملكة العربية السعودية توفر أوجه حماية متينة للعمال المهـاجرين. كما تذكّر بأنهـا أجرت إصلاحات واسعة النطاق في قانون العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية وأنّ هذه الإصلاحات لا تزال جارية.

4. إعتبرت الحكومة أنّ الشكوى غير مقبولة وغير جائزة القبول، وأنه يتعين رفضـها من مجلس الإدارة على أساس موضوعها. وطلبت الحكومة من مجلس الإدارة إغلاق الإجراء المتعلق بالشكوى. وقد تضمن الرد ملحقات داعمة لموقف المملكة العربية السعودية بخصوص طلب رفض مجلس الإدارة لهذه الشكوى "وثيقة رقم "GB.356/INS/15"".

5. قرر مجلس الإدارة في دورته 356 القرار التالي:

" أحيط مجلس الإدارة علمًا بالتقرير وبالمعلومات التي قدمها المكتب، وشجّع الأطراف على مواصلة حوارهم لمعالجة القضايا العالقة بينهم، وقرّر تأجيل مناقشة هذا البند إلى الدورة 358 (نوفمبر / تشرين الثاني 2026) ".

البند السـادس: تحديث بشـأن التصـديقات على تعديل 1986 على دسـتور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي:

ناقش مؤتمر العمل الدولي في دورته (114) موضـوع التصـديقات على تعديل عام 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، وأكد أهمية الإسراع باستكمال التصديقات اللازمة لدخوله حيز النفاذ، باعتباره يسهم في تعزيز عدالة وتمثيل الأقاليم داخل هيكل الحوكمة بالمنظمة.

وقد شـهدت الدورة (114) تنظيم فعالية رفيعة المسـتوى بتاريخ 5 يونيو / حزيران 2026، للترويج للتصديق على تعديل عام 1986، وذلك تنفيذًا لقرارات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورتيه (353) و(356)، بهدف حث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق "رابط مباشر للحدث" .

أما بالنسبة للتصديقات، **فقد تم تسجيل تصديق جمهورية الأوروغواي على تعديل عام 1986 في 12 يونيو / حزيران 2026، أي خلال أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، وسـلطنة عُمان بعد المؤتمر في 3 يوليو / تموز 2026، مما رفع إجمالي التصديقات إلى (131) دولة.**

ملاحظة: لدخول تعديل عام 1986 حيز النفاذ، يتعين التصـــديق عليه أو قبوله من قبل ثلثي الدول الأعضـــاء في منظمة العمل الدولية، على أن يشـــمل ذلك ما لا يقل عن خمس دول من بين الدول العشـــر ذات الأهمية الصـــناعية الرئيســـية. وبناءً عليه، لا يزال نفاذ التعديل يتطلب ثلاث تصديقات إضافية من الدول ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، وهي: البرازيل، والصين، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، حتى يصبح التعديل نافذًا، ويُشـــار إلى أن الدولتين الوحيدتين من بين الدول ذات الأهمية الصـــناعية الرئيســـية اللتين صدقتا على تعديل عام 1986 لدستور منظمة العمل الدولية هما: الهند وإيطاليا.

البند السابع: استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة 2026 – 2029:

تم إضـــافة هذا البند على جدول أعمال الإجتماع التنســـيقي الأول للمجموعة العربية لمتابعة إستفادة الدول العربية من هذه الاستراتيجية ومخرجاتها، والتي تهدف إلى دعم تحقيق العمل اللائق وتعزيز العدالة الاجتماعية على المســتوى العالمي، وجعل التعاون الإنمائي أكثر فعالية وتأثيراً من خلال توسـيع الشـراكات مع الحكومات، والمؤسـسـات المالية الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

وفيما يلي معلومات تفصيلية حول هذه الاستراتيجية:

قدمت وثيقة البند الرابع – قسم وضـع السـياسـات من جدول أعمال الدورة 356 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية "GB.356/POL/4" معلومات حول اســـتراتيجية منظمة العمل الدولية لتعزيز **التعاون الإنمائي والشـــراكات الدولية خلال الفترة 2026 – 2029** بهدف دعم تحقيق العمل اللائق وتعزيز العدالة الاجتماعية على المســـتوى العالمي. وتهدف الاســـتراتيجية إلى جعل التعاون الإنمائي أكثر فعالية وتأثيراً من خلال توسيع الشراكات مع الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

وأكدت أن التعاون الإنمائي يمثل **مكملاً أسـاسـياً للموارد العادية لمنظمة العمل الدولية** ويسـهم في تنفيذ أولوياتها وبرامجها في الدول الأعضاء، وذلك من خلال آليات متعددة مثل التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف، وصناديق التمويل المشتركة، إضافة إلى الشراكات المعرفية وتبادل الخبرات.

كما تسعى الاستراتيجية إلى **تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية** مثل البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، بهدف إدماج مبادئ العمل اللائق في السياسات الاقتصادية والاستثمارات ومشاريع التنمية، بما يعزز خلق فرص العمل والحماية الاجتماعية .

وتشـــدد الاســـتراتيجية على أهمية **تحســـين فعالية وكفاءة التعاون الإنمائي** عبر اعتماد نهج برامجي أكثر تكاملاً، وتعزيز المساءلة والشفافية، وتطوير أدوات قياس الأثر والنتائج، إضافة إلى استخدام الابتكار والأدوات الرقمية في إدارة المشاريع وبرامج التنمية.

كما تدعو إلى **توسيع قاعدة الشركاء** لتشمل القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والجهات الفاعلة غير الحكومية، مع الحفاظ على الطابع الثلاثي لمنظمة العمل الدولية القائم على الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

وقد أيد مجلس الإدارة في دورته 356 اســـتراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة 2026 - 2029، كما هي مقترحة في الوثيقة وطلب من المدير العام أن يراعي إرشـــاداته في تنفيذ الاستراتيجية.

البنـد الثامن: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية:

يُدرج هذا البند بصـــورة دائمة على جدول أعمال الاجتماع التنسـيقي للمجموعة العربية، نظراً لأهمية متابعة تنفيذه واسـتكمال الجهود الرامية إلى تعزيز اسـتخدام اللغة العربية في أعمال منظمة العمل الدولية. ويتمثل الهدف الرئيس لهذا البند في مطالبة منظمة العمل الدولية بترجمة الموقع الإلكتروني وما يتضمنه من وثائق رسمية، ولا سيما الوثائق المتعلقة بمؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة، إلى اللغة العربية، بحيث تشـمل الترجمة البرامج الزمنية لاجتماعات الأجهزة الدسـتورية، وجميع الوثائق والبنود المدرجة على جداول الأعمال، وليس بعضـها فقط، بما يحقق المسـاواة بين اللغة العربية واللغات الأخرى المستخدمة في المنظمة، وعلى رأسها الفرنسية والإسبانية.

وفي هذا الإطار، اقترحت منظمة العمل العربية تكليف وحدة ترجمة الوثائق الرسـمية إلى اللغة العربية (OFFDOC/A) ، التابعة لقســم الإدارة والإصـــلاح / الاجتماعات الرســمية والتوثيق والعلاقات بمنظمة العمل الدولية، بالاضـطلاع بهذه المهمة بتكليف مباشـر من المدير العام لمنظمة العمل الدولية، نظراً لأهمية هذا المقترح بالنسبة للمجموعة العربية. كما دعت إلى متابعة تنفيذ هذا المقترح بصـــورة دورية من خلال اجتماعات المجموعة العربية، بما يســـهم في تحقيق الاســـتفادة المثلى من الوثائق والموضـــوعات المطروحة على مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة، ويعزز من فاعلية المشاركة العربية في أعمال المنظمة.

والجدير بالذكر أن العامين الماضـيين شـهدا تقدماً ملحوظاً في زيادة عدد الوثائق المترجمة إلى اللغة العربية، وهو ما يعكس اسـتجابة إيجابية لجهود المجموعة العربية ومنظمة العمل العربية في هذا الشأن. وتأمل المنظمة في استكمال هذه الجهود بما يضمن إتاحة جميع الوثائق المنشورة على

الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية باللغة العربية، تحقيقاً لمبدأ المساواة بين اللغات وتيسيراً لوصول الوفود العربية إلى المعلومات والوثائق الرسمية.

البند التاسع: التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية لمصلحة البلدان العربية:

خلال مناقشة هذا البند في الإجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، أعطيت الكلمة لسعادة الدكتورة / ربا جرادات، مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية (مكتب بيروت) لتقديم ملخص حول ما تبذله منظمة العمل الدولية من جهود لصالح بلداننا العربية.

وقد حرصت منظمة العمل العربية على التعاون البناء مع منظمة العمل الدولية للارتقاء بقضايا العمل والعمال وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان العربية، وذلك منذ عدة عقود من الزمن، حيث **تم توقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين في عام 1976** وأعيد النظر فيها وصولاً إلى **توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمتين عام 2007** لتكون الإطار العام للتنسيق والتعاون بينهما.

كما يتم التباحث المستمر حول حاجة البلدان العربية إلى مزيد من برامج وخطط التعاون الفني التي تقدمها منظمة العمل الدولية خصوصاً في ظل الأزمات التي تمر بها المنطقة العربية، ووفق متطلبات واحتياجات التنمية في الوطن العربي في المرحلة الحالية والمقبلة وصولاً إلى التأكيد والاتفاق على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمتين وتنفيذ مزيد من الأنشطة المشتركة لمصلحة البلدان العربية من خلال المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلدان العربية ببيروت.

***

2- إجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية:

أ- تاريخ ومكان الاجتماع:

يوم الثلاثاء 2 يونيو / حزيران 2026، عبر تقنية زووم.

ب- نبذة عن الاجتماع:

عُقد اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية صباح يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو / حزيران 2026، عبر تقنية زووم، لإعداد ملاحظات المجموعة العربية على ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول **" وضع عمال الأراضي العربية المحتلة ".**

وقد تم انتخاب كل من:

- السيد/ هاني محمود – أصحاب أعمال / جمهورية مصر العربية رئيساً للجنة
- الدكتور/ عبدالله الرشيدي – حكومات / دولة الكويت مقرراً

وبعد الاطلاع على نتائج هذا التقرير ومناقشة مضامينه، توصل أعضاء اللجنة إلى عدد من الملاحظات والتوصيات، يمكن الاطلاع عليها من خلال " الرابط مباشر ". وقد قُدمت هذه الملاحظات والتوصيات باسم المجموعة العربية من قبل معالي الأستاذ/ فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، إلى السيد / جيلبرت هونجبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وذلك خلال الاجتماع الثنائي الذي عُقد بينهما على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي.

***

3- الاجتماع الثنائي بين المدير العام لمنظمة العمل العربية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية:

أ- تاريخ ومكان الاجتماع:

يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو / حزيران 2026، بقصر الأمم.

ب- نبذة عن الاجتماع:

عُقد الاجتماع الثنائي بين معالي الأستاذ / فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي السيد / جيلبرت هونجبو - المدير العام لمنظمة العمل الدولية، على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو/ حزيران 2026، بقصر الأمم في جنيف.

وقد تناول الاجتماع استعراض سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، تمثلت فيما يلي:

1. **تهنئة بإفتتاح أعمال الدورة 114** لمؤتمر العمل الدولي.
2. **الإشادة بتقرير المدير العام بشأن " توظيف الذكاء الاصطناعي في سبيل تحقيق العمل اللائق "** والتأكيد على ما جاء فيه من محاور هامة ومعلومات.
3. **الإشادة بجهود المدير العام وبعثة تقصي الحقائق التي حرصت على الإعداد لتقرير حول " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة "** الذي يعكس حجم المعاناة التي يعيشها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
4. **تقدير إضافة الفصل 6 من التقرير بشأن "الدفع باتجاه تعافٍ متمحور حول فرص العمل"** وما تضمنه من إجراءات تستدعي تعاون جميع الأطراف للمضي في تنفيذها، مما يعكس حرص منظمة العمل الدولية على الوصول لحلول واقعية للأزمات التي يعاني منها عمال وشعب دولة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
5. **توجيه الشكر لرئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ومديرها العام على إدراج فقرة بشأن البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لصالح الأراضي العربية المحتلة في قسم التعاون الإنمائي الذي تضمنه تقرير رئيس مجلس الإدارة لعامي 2025 و 2026**، خصوصاً الدعوة لإعطاء الأولوية لتوفير تمويل مستدام لبرامج التشغيل الفلسطينية، بما في ذلك صندوق التشغيل الفلسطيني.

6. **تسـليم ملاحظات وتوصـيات المجموعة العربية** حول ملحق تقرير المدير العام "وضـع عمال الأراضي العربية المحتلة" باللغة العربية والانجليزية.
7. **النقاش حول الملتقى الدولي للتضـامن مع عمال وشـعب فلسـطين والأراضـي العربية المحتلة الأخرى** ودعوة المدير العام لمنظمة العمل الدولية للحضور والقاء كلمة.

***

4- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى:

أ- تاريخ ومكان الاجتماع:

يوم الأربعاء الموافق 3 يونيو / حزيران 2026، في قاعة Tempus بقصر الأمم.

ب- نبذة عن الاجتماع:

افتتح معالي الأســـتاذ / فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، أعمال **الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى**، والذي عُقد على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، وشهد حضوراً واسعاً بلغ نحو **500 مشارك** من وفود المؤتمر، يمثلون رؤســـاء وأعضـــاء الوفود من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ومختلف دول العالم، إلى جانب عدد من ممثلي المنظمات والاتحادات الدولية المشـــاركة في المؤتمر.

وشهد الملتقى مشاركة نخبة من المتحدثين رفيعي المستوى الذين أثروا أعماله بمداخلاتهم، وهم:

- **معالي الأستاذ / فايز المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية.
- **معالي السيد / حسن رداد** – وزير العمل بجمهورية مصر العربية ورئيس المجموعة العربية.
- **معالي السيد / جيلبرت هونجبو** – المدير العام لمنظمة العمل الدولية.
- **سعادة السفير / إبراهيم خريشة** – سفير ومندوب دولة فلسطين الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف.
- **معالي الدكتورة / إيناس العطاري** – وزيرة العمل بدولة فلسطين (كلمة مسجلة)
- **معالي السيد / غوستافو غالون** – ممثل فريق الحكومات في مؤتمر العمل الدولي
- **السيدة / كاتلين باسشييه** – ممثلة فريق العمال في مؤتمر العمل الدولي.

وتم من خلال الملتقى تعميم أكثر من (500) نســـخة من تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلســـطين والأراضـــي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري)، " رابط مباشر للتقرير ".

***

5- اجتماع لجنة التنسيق المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية:

1. تاريخ ومكان الاجتماع:

عُقد الإجتماع يوم الخميس الموافق 11 يونيو / حزيران 2026، عبر تقنية زووم.

2. نبذة عن الاجتماع:

عقدت لجنة التنسيق العربية إجتماعها عبر تطبيق زووم، وذلك يوم الخميس الموافق 11 يونيو / حزيران 2026، وقد ناقش أعضاء اللجنة كافة المواضيع المتعلقة باللجان الفنية المنبثقة عن الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، وكيفية الاستفادة من مخرجاتها لصالح أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية.

3. إنتخبت اللجنة في بداية الاجتماع كل من:

- السيد/ حسين القرابصة – عمال / دولة فلسطين **رئيساً للجنة**
- السيد/ مروان الرايس – منظمة العمل العربية **مقرراً**

4. تضمنت الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي ستة لجان، كالتالي:

1. لجنة إعتماد العضوية.

2. اللجنة المالية.

3. لجنة تطبيق المعايير.

4. لجنة المناقشة المتكررة حول الحوار الاجتماعي والثلاثية.

5. لجنة وضع المعايير المعنية بالعمل اللائق في اقتصاد المنصات.

6. لجنة المناقشة العامة بشأن الأجندة التحويلية للمساواة بين الجنسين في العمل.

ملخص للمناقشات والمعلومات الفنية الخاصة باللجان المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي 114

1. لجنة تطبيق المعايير:

تم النقاش حول أعمال هذه اللجنة وبالتحديد حول الدول العربية التي تم اضـــافتها على القائمة القصيرة، وهي: العراق (الاتفاقيات ذات الأرقام: 88 بشأن تنظيم خدمة الاستخدام (التوظيف) لعام 1948 و 122 بشأن سياسة الاستخدام (التشغيل) لعام (1964)) ، ليبيا (اتفاقية 105 بشأن إلغاء العمل الجبري لعام 1957) ، سـوريا (اتفاقية 182 بشـأن حظر أسـوأ أشـكال عمل الأطفال لعام 1999) ، اليمن (اتفاقية 87 بشـأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948)، وقد تم طلب الدعم الفني من قبل منظمة العمل الدولية بخصوص الاتفاقيات المذكورة.

2. لجنة المناقشة المتكررة حول الحوار الاجتماعي والثلاثية:

ركزت هذه اللجنة على معايير العمل اللائق وهو أساس عمل منظمة العمل الدولية، وقد سلطت الضـوء على اتفاقيات العمل الدولية ذات العلاقة وضـرورة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وأهمية التشـاور لتحقيق العمل اللائق الذي ركز عليه تقرير مدير عام منظمة العمل الدولية لهذا العام.

3. لجنة وضع المعايير المعنية بالعمل اللائق في اقتصاد المنصات:

تركزت أهمية هذه اللجنة في المناقشـة الثانية والمكملة للعمل الذي تم البدأ فيه في أعمال مؤتمر العمل الدولي 113 لعام 2025، وقد اتفق أعضـاء لجنة وضـع المعايير المعنية بالعمل اللائق في اقتصـاد المنصـات على الصـيغة النهائية لمواد الاتفاقية وذلك يوم الخميس 11 يونيو 2026 ، وتم اعتماد الصيغة النهائية يوم الجمعة 12 يونيو صباحاً عبر التصويت في الجلسة العامة التي سبقت حفل ختام مؤتمر العمل الدولي 114، وتم إصـــدار اتفاقية رقم 193 لعام 2026 بشـــأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات " رابط مباشر لنص الاتفاقية ".

4. لجنة المناقشة العامة بشأن الأجندة التحويلية للمساواة بين الجنسين في العمل:

بالنسبة لهذه اللجنة، فقد ناقشت المساواة في الفرص والأجور والحماية الاجتماعية والتمثيل القيادي، بما يضمن تحقيق العمل اللائق للجميع، وقد اقترحت المجموعة العربية تعديلات في غاية الأهمية حول بعض المفردات المستخدمة في الوثيقة الأخيرة لهذه اللجنة، ولم يحصل توافق بخصوص هذا الشأن، وبالتالي قد سجلت المجموعة العربية ملاحظاتها حول هذه المفردات لتفاديها في التقارير المستقبلية.

رابط مباشر للجان المنبثقة عن الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي ونتائج أعمالها.

***

القسم الثاني: مخرجات الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف، 1 – 12 يونيو / حزيران 2026)

1. ملخص لأهم البنود المدرجة على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي – الدورة 114، جنيف (1 – 12 يونيو / حزيران 2026) والمتاحة عبر الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية:

5. البنود الدائمة:

1- تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام:

1 - 1 بند تقرير رئيس مجلس الإدارة عن الفترة 2025 - 2026:

ملخص الوثيقة:

تتناول هذه الوثيقة تقرير رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية للفترة 2025 – 2026، والمقدم إلى الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي. ويستعرض التقرير أبرز القرارات والمناقشات التي شهدتها اجتماعات مجلس الإدارة خلال الفترة الممتدة من يونيو 2025 حتى أبريل 2026، مع التركيز على الجوانب المؤسسية، والمعايير الدولية للعمل، والسياسات الاجتماعية والتنموية، والإصلاحات المالية والإدارية داخل المنظمة.

وركز التقرير على جهود المنظمة في تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، ومواجهة التحديات العالمية المرتبطة بسوق العمل، بما في ذلك الاقتصاد غير المنظم، والمساواة بين الجنسين، والعنف والتحرش في عالم العمل، وسلاسل الإمداد العالمية، إضافة إلى متابعة عدد من القضايا المتعلقة بتطبيق اتفاقيات العمل الدولية في عدد من الدول.

كما استعرض التقرير مسار الإصلاح المؤسسي داخل منظمة العمل الدولية في ظل التحديات المالية والضغوط المتعلقة بفعالية الأداء، مع التأكيد على الحفاظ على الطابع الثلاثي للمنظمة القائم على مشاركة الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

الهدف الرئيسي:

الهدف الأساسي من الوثيقة هو عرض حصيلة أعمال وقرارات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية خلال الفترة 2025 – 2026 أمام مؤتمر العمل الدولي، وتقديم صورة شاملة عن:

- التقدم المحرز في تنفيذ سياسات وبرامج المنظمة.
- متابعة تطبيق معايير العمل الدولية.

- الإصلاحات المؤسسية والإدارية والمالية داخل المنظمة.
- دعم العدالة الاجتماعية والعمل اللائق على المستوى العالمي.
- معالجة القضايا المرتبطة بحقوق العمال والحوار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

أهم المحاور:

الإصلاح المؤسسي والحوكمة:

ناقش التقرير عملية إصلاح منظمة العمل الدولية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في ظل القيود المالية، مع الحفاظ على مبادئ المنظمة وهيكلها الثلاثي. كما تم بحث تحديث آليات عمل مجلس الإدارة وتطوير أساليب إدارة الاجتماعات واتخاذ القرار.

العدالة الاجتماعية والعمل اللائق:

ركز التقرير على تعزيز العدالة الاجتماعية ودعم التحول من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، إضافة إلى تطوير سياسات الأجور والعمل اللائق وسلاسل الإمداد العالمية.

المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف والتحرش:

استعرض التقرير نتائج خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين 2022–2025، إلى جانب جهود تنفيذ استراتيجية القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل وتعزيز بيئة عمل آمنة وشاملة.

المعايير الدولية للعمل:

تناولت الوثيقة تطوير وتحديث معايير العمل الدولية، وتبسيط آليات التقارير الخاصة بالاتفاقيات المصادق عليها، ومراجعة الاتفاقيات القديمة لضمان مواكبتها للتغيرات الحديثة في عالم العمل.

القضايا الدولية والشكاوى المتعلقة بالدول:

تضمن التقرير متابعة عدد من الشكاوى والقضايا المتعلقة بتطبيق اتفاقيات العمل الدولية في دول مختلفة، من بينها:

- بيلاروس
- ميانمار
- فنزويلا
- بنغلاديش
- غواتيمالا
- نيكاراغوا
- المملكة العربية السعودية
- تشيلي
- أوكرانيا وروسيا

وذلك في إطار آليات الرقابة والإشراف الخاصة بمنظمة العمل الدولية.

دعم فلسطين والأراضي العربية المحتلة:

خصـــص التقرير محورًا لبرنامج التعاون الإنمائي المعزز للأراضـــي العربية المحتلة، مع التركيز على دعم العمال وأصـحاب العمل الفلسـطينيين، وحشـد التمويل اللازم لبرامج التشـغيل والتنمية في فلسطين.

الجوانب المالية والإدارية:

ناقش التقرير تنفيذ برنامج وميزانية المنظمة، والتحديات المالية المحتملة، وإجراءات الرقابة والتدقيق، إضـافة إلى اسـتراتيجية الموارد البشـرية للفترة 2026–2029 بهدف تطوير الكفاءات وتحسين بيئة العمل داخل المنظم.

1 - 2 بند تقرير المدير العام حول " مرحلة حاســمة: توظيف الذكاء الاصــطناعي في سبيل تحقيق العمل اللائق ":

ملخص الوثيقة:

تناول التقرير **أثر الذكاء الاصـــطناعي** على عالم العمل، وأكد أنه يمثل تحولًا جذريًا في كيفية تنظيم العمل، خلق القيمة، وإدارة العمال. وأبرز أن هذا التحول يحمل في آنٍ واحد فرصًـــا كبيرة لتحســين الإنتاجية والعمل اللائق، ومخاطر تتعلق بتدهور جودة العمل واتســاع عدم المســاواة. كما شـدد على أن نتائج هذا التحول **ليسـت حتمية**، بل تعتمد على السـياسـات والحوكمة وطريقة إستخدام التكنولوجيا.

الهدف الرئيسي:

يهدف التقرير إلى:

- توضيح **كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق العمل اللائق**.
- وتقديم إطار يساعد الدول وأطراف الإنتاج على:
  - تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.
  - الحد من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا.
- مع التأكيد على ضرورة اعتماد **نهج يتمحور حول الإنسان** في إدارة هذا التحول.

أهم المحاور:

1. التحول التكنولوجي وتأثيره على العمل:

- الذكاء الاصطناعي امتداد لموجات التغيير التكنولوجي.
- سيؤدي إلى:
  - اختفاء وظائف.
  - ظهور وظائف جديدة.
  - تغيير طبيعة العمل.

2- تأثيره على أسواق العمل (عددًا وجودة):

- لا يقتصر التأثير على فقدان الوظائف، بل يشمل:
  - إعادة توزيع المهام.
  - تغيّر جودة العمل وظروفه.

3- مخاطر عدم المساواة:

- احتمال اتساع الفجوات:
  - بين الدول.
  - بين فئات العمال.
- بسبب اختلاف المهارات والوصول للتكنولوجيا

4- التحول المرتكز على الإنسان:

- ضرورة :
  - تطوير المهارات.
  - دعم التعلم المستمر.
  - حماية حقوق العمال.

5- الحوكمة والحوار الاجتماعي:

- أهمية وضع أطر تنظيمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز الحوار بين :
  - الحكومات.
  - أصحاب العمل.

- العمال.

6- رسم الطريق إلى الأمام:

- التركيز على:
  - حماية الحقوق الأساسية.
  - تقليص الفجوات الرقمية.
  - توجيه التكنولوجيا لخدمة العمل اللائق.

كلمة المدير العام لمنظمة العمل العربية في الجلسة العامة حول مناقشة تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام:

ألقى معالي الأستاذ / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة أمام الجلسة العامة للدورة **(114)** **لمؤتمر العمل الدولي**، وذلك خلال مناقشة تقارير رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية، بشأن بتقرير المدير العام بعنوان**" مرحلة حاسمة: توظيف الذكاء الاصطناعي في سبيل تحقيق العمل اللائق"**، وذلك صباح يوم **الأربعاء 3 يونيو/حزيران 2026**.

وتناولت الكلمة رؤية منظمة العمل العربية تجاه توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز فرص العمل اللائق، مع التأكيد على أهمية وضع سياسات وتشريعات تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات، وتحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية حقوق العمال، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية في أسواق العمل العربية.

ويمكن الاطلاع على الكلمة كاملة عبر " الرابط المباشر ".

1 - 3 بند تقرير " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة "، ملحق تقرير المدير العام

ملخص الوثيقة:

تناول التقرير **أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة، خاصة فلسطين**، في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة.

وركز على تأثير الاحتلال على سوق العمل، من حيث:

- تدهور فرص العمل.
- ارتفاع البطالة.
- ضعف الأجور والحماية الاجتماعية.

كما أبرز أن تحقيق التعافي يتطلب **إعادة بناء الاقتصـــاد وخلق فرص عمل قائمة على العمل اللائق**، باعتباره أساسًا للكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

الهدف الرئيسي:

يهدف التقرير إلى:

- تحليل **واقع سوق العمل في الأراضي المحتلة** في سياقه السياسي والاقتصادي.
- تحديد **أولويات التدخل لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار**.
- التأكيد على أهمية:
  - العمل اللائق.
  - العدالة الاجتماعية.
  - دعم صمود العمال.

أهم المحاور:

1- تدهور أوضاع سوق العمل:

- ارتفاع معدلات البطالة.
- انتشار العمل غير المنظم.
- تراجع فرص التشغيل، خاصة في غزة.

2- تأثير الاحتلال على الاقتصاد والعمل:

- القيود على الحركة والتنقل.
- تدمير البنية التحتية وأماكن العمل.
- الاعتماد المتزايد على المساعدات الإنسانية.

3- ضعف تنمية المهارات والتعليم:

- تراجع فرص التعليم والتدريب.
- محدودية تطوير المهارات.
- تأثير ذلك على فرص العمل المستقبلية.

4- الفئات الأكثر تضررًا:

- الشباب.
- النساء.
- العمال في القطاعات الهشة.

5- أهمية العمل اللائق في التعافي:

- يُعتبر العمل اللائق:
  - أساس إعادة الإعمار.
  - عنصرًا لتحقيق الكرامة الإنسانية.
- ضرورة خلق وظائف منتجة ومستدامة.

6- التحديات الهيكلية طويلة الأمد:

- اقتصاد هش يعتمد على الخارج.
- ضعف المؤسسات.
- استمرار عدم الاستقرار.

7- أولويات المرحلة القادمة:

- دعم خلق فرص العمل.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.
- الاستثمار في المهارات.
- تحسين إدارة سوق العمل.

1 - 4 بند " تنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية للفترة 2024 – 2025 ":

ملخص الوثيقة:

أظهرت الوثيقة أن منظمة العمل الدولية حققت تقدمًا ملموسًا في تنفيذ برنامجها للفترة 2024–2025، رغم التحديات العالمية، **مع تأكيد الحاجة إلى:**

- مزيد من التمويل المستدام.
- تعزيز التعاون بين الدول.
- والاستمرار في التكيف مع التحولات السريعة في سوق العمل.

الهدف الرئيسي:

تقييم مدى تنفيذ البرامج والأنشطة التي اعتمدتها المنظمة، وقياس التقدم المحرز في تحقيق أهدافها، خاصة في مجال **العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.**

أهم المحاور:

1. تنفيذ البرنامج والنتائج.
2. التحديات والصعوبات.
3. الأداء المالي.

الأولويات الاستراتيجية:

ركزت المنظمة على:

- تعزيز الحماية الاجتماعية.
- دعم الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

- مواكبة التحولات في عالم العمل مثل الاقتصاد الرقمي والمنصات.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل.

التوجهات المستقبلية

- الدعوة إلى تحسين كفاءة البرامج وزيادة تأثيرها.
- تعزيز التعاون الدولي والشراكات.
- تطوير آليات متابعة وتقييم أكثر فعالية.

2- معلومات بشأن البرنامج والميزانية ومسائل أخرى:

2 - 1 بند " معلومات بشأن البرنامج والميزانية ومسائل أخرى ":

ملخص الوثيقة:

الوثيقة هي تقرير مالي / برنامجي يُعرض ضمن البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر، **وتركّز على:**

- البرنامج والميزانية.
- المسائل المالية والإدارية المرتبطة بهما.

الهدف الرئيسي:

الوثيقة تُعد **مرجعًا ماليًا أساسيًا للمؤتمر**، وتهدف إلى:

- إطلاع الدول الأعضاء على الوضع المالي للمنظمة،
- دعم اتخاذ قرارات تتعلق بالميزانية،
- وضمان استدامة تنفيذ برامج منظمة العمل الدولية.

أهم المحاور:

1. البرنامج والميزانية.
2. الحالة المالية.
3. التحديات المالية.
4. قضايا إدارية وتنظيمية.

5. التوجهات المستقبلية.

3- تطبيق معايير العمل الدولية 2026:

3 -1 تقرير لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات:

الهدف الرئيسي:

تعد هذه الوثيقة من أهم تقارير الرقابة في منظمة العمل الدولية، حيث:

- توفّر تقييمًا شاملاً لمدى احترام المعايير الدولية للعمل.
- وتُبرز التحديات العملية التي تواجه الدول.
- مع تقديم توجيهات واضحة لتحسين الامتثال وتعزيز العمل اللائق عالميًا.

أهم المحاور:

1- تقييم تطبيق الاتفاقيات:

- استعراض مدى التزام الدول بالاتفاقيات التي صادقت عليها.
- تحليل التشريعات الوطنية ومدى توافقها مع المعايير الدولية.
- إبراز حالات التقدم وأمثلة على الممارسات الجيدة.

2- الملاحظات والملاحظات المباشرة:

- ملاحظات : (Observations) تُنشر حول القضايا المهمة أو المتكررة.
- طلبات مباشـــرة : (Direct requests) تُوجّه للدول لطلب معلومات أو توضـــيحات إضافية.

1- القضايا الرئيسية المتكررة:

ركز التقرير على قضايا أساسية مثل:

- حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية.
- القضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال.
- عدم التمييز في الاستخدام والمهنة.
- تفتيش العمل وإنفاذ التشريعات.

2- التحديات التي تواجه الدول:

- ضعف تنفيذ القوانين رغم وجودها .
- نقص القدرات المؤسسية (مثل أجهزة التفتيش) .
- تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على الامتثال .
- فجوة بين التشريع والتطبيق العملي .

3- دور الحوار والتعاون:

- التأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال .
- تشجيع التعاون الفني مع منظمة العمل الدولية لدعم الإصلاحات .

التوجهات العامة:

- تعزيز الامتثال الفعلي وليس فقط التشريعي .
- تحسين جودة التقارير المقدمة من الدول .
- دعم الدول النامية تقنيًا ومؤسسيًا .
- زيادة الشفافية والمتابعة المستمرة .

3 - 2 الدراسة العامة بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الدولية للعمل:

الهدف الرئيسي:

- تقديم تقييم عالمي لكيفية تطبيق اتفاقيات وتوصيات مختارة .
- تحليل التشريعات والممارسات الوطنية ومقارنتها بالمعايير الدولية .
- تحديد الاتجاهات العامة والتحديات المشتركة .
- دعم الدول بتوجيهات عملية لتحسين الامتثال .

أهم المحاور:

- تحليل الأنظمة والسياسات .
- دراسة كيفية تنظيم الدول لمجالات محددة في سوق العمل (حسب موضوع الدراسة) .

- تقييم دور المؤسسات الوطنية في تنفيذ السياسات العمالية .
- إبراز العلاقة بين القانون والتطبيق الفعلي .

دور الإدارة والحكامة:

- التأكيد على أهمية وجود أنظمة فعالة لإدارة العمل (مثل التفتيش وخدمات التوظيف)
- **إبراز دور هذه الأنظمة في :**
  - تطبيق المعايير الدولية.
  - دعم النمو الاقتصادي.
  - تحقيق العدالة الاجتماعية

الحوار الاجتماعي:

- إبراز أهمية التعاون بين :
  - الحكومات
  - أصحاب العمل
  - العمال
- التأكيد على أن الحوار الاجتماعي عنصر أساسي في صياغة وتنفيذ السياسات .

التحديات العالمية:

- تأثير الأزمات (مثل جائحة كوفيد-19) على أنظمة العمل .
- صعوبة التكيف مع :
  - التحولات الاقتصادية
  - الرقمنة
  - أنماط العمل غير التقليدية
- تفاوت القدرات بين الدول في تطبيق المعايير .

الاتجاهات الحديثة:

- الحاجة إلى تحديث أنظمة العمل والإدارة .
- تعزيز الشفافية والحوكمة .
- التركيز على تعافٍ اقتصـــادي قائم على الإنســـان (inclusive & sustainable recovery).

هيكل الدراسة:

1. الإطار المفاهيمي والقانوني.
2. تحليل الممارسات الوطنية.
3. دور المؤسسات والحوار الاجتماعي.
4. التحديات والآفاق المستقبلية.

2. البنود المدرجة على جدول الأعمال من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة:

1- المناقشة المتكررة حول الحوار الاجتماعي والثلاثية:

1 - 1 مواكبة التحول عبر الحوار الاجتماعي الشامل:

ملخص الوثيقة:

تناولت الوثيقة قضايا الحوكمة داخل منظمة العمل الدولية، **بما يشمل:**

- إدارة المنظمة.
- آليات الرقابة والمساءلة.
- كفاءة اتخاذ القرار.
- الإصلاحات المؤسسية.

وتهدف إلى دعم تحسين أداء المنظمة وتعزيز شفافيتها وفعاليتها.

الهدف الرئيسي:

- تعزيز حوكمة المنظمة بما يضمن الكفاءة والمساءلة.
- تحسين إدارة الموارد والبرامج.
- دعم دور المنظمة في تحقيق العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

أهم المحاور:

هيكل الحوكمة داخل المنظمة:

- توضيح دور:
  - مجلس الإدارة.
  - المدير العام.
  - أجهزة الرقابة الداخلية.
- التأكيد على مبدأ الثلاثية (حكومات – أصحاب عمل – عمال) في اتخاذ القرار.
- الرقابة والمساءلة:
  - تعزيز آليات التدقيق الداخلي والرقابة لضمان الاستخدام السليم للموارد.
  - دعم الشفافية في العمليات الإدارية والمالية.
  - أهمية أنظمة إدارة المخاطر والامتثال.

التحديات المؤسسية:

- تعقيد الهيكل الإداري.
- الحاجة إلى تحسين سرعة اتخاذ القرار.
- ضغوط على الموارد مقابل تزايد الطلب على خدمات المنظمة.
- تفاوت قدرات التنفيذ بين البرامج والمكاتب.

الإصلاحات المقترحة:

- تحديث نظم الإدارة والحوكمة.

- تبسيط الإجراءات وتعزيز الكفاءة.
- تقوية دور أجهزة الرقابة والاستقلالية المؤسسية.
- تحسين التنسيق بين المقر والمكاتب الإقليمية.

الحوكمة في السياق العالمي:

- **التأكيد على أن الحوكمة الجيدة شرط أساسي لتحقيق:**
  - نمو اقتصادي مستدام.
  - استقرار أسواق العمل.
- ضعف الحوكمة عالميًا يخلق عدم يقين ويؤثر على الاستثمار والعمل.

التوجهات المستقبلية:

- تعزيز المساءلة والشفافية داخل المنظمة.
- الاستثمار في بناء مؤسسات قوية وفعالة.
- دعم الحوار الاجتماعي كأداة للحوكمة الرشيدة.
- ضمان استدامة الإصلاحات وعدم تراجعها.

2- العمل اللائق في اقتصاد المنصات (وضع المعايير – المناقشة الثانية):

ملخص الوثيقة:

الوثيقة تمثل التقرير الخامس (3)، وهو تقرير معياري (Standard-setting report) يتضمن:

- مشروع اتفاقية دولية
- ومشروع توصية مكملة

حول موضوع: العمل اللائق في اقتصاد المنصات الرقمية (Platform Economy)، وهو مرحلة متقدمة من مناقشة معيار دولي جديد، ويُطلب من الدول تقديم ملاحظاتها قبل اعتماده النهائي.

يمكن الاطلاع على النص النهائي المقترح للاتفاقية الدولية ومشروع التوصية المكملة بعد

إدخال التعديلات بناءً على ملاحظات الحكومات وأصـــحاب العمل والعمال من خلال " الرابط المباشر ".

الهدف الرئيسي:

- وضع معايير دولية جديدة لتنظيم العمل عبر المنصات الرقمية .
- ضمان حماية حقوق العمال في هذا القطاع المتنامي .
- تحقيق توازن بين :
  - الابتكار الاقتصادي
  - والحماية الاجتماعية

أهم المحاور:

1. نطاق التطبيق.
2. الحقوق الأساسية في العمل.
3. السلامة والصحة المهنية.
4. علاقة العمل (Classification).
5. الأجور وظروف العمل.
6. الخوارزميات والقرارات الآلية.
7. حماية البيانات والخصوصية.
8. الحماية الاجتماعية.
9. الفئات الهشة.
10. إنفاذ القوانين وتسوية النزاعات.

التوجه العام للتقرير:

- الاعتراف بأن اقتصاد المنصات:
  - يخلق فرص عمل ومرونة.
  - لكنه يطرح تحديات كبيرة لحقوق العمال.
- الهدف هو تنظيم هذا القطاع دون إعاقة الابتكار.

3- تعزيز الأجندة التحويلية للمساواة بين الجنسين في العمل (مناقشة عامة):

الهدف الرئيسي:

استعرضت الوثيقة واقع المساواة بين الجنسين في سوق العمل عالميًا، وتبرز التحديات المستمرة التي تعيق تحقيقها، رغم التقدم المحرز. وتؤكد أن الجهود الحالية غير كافية، مما يستدعي تبني نهج تحويلي يعالج الجذور الهيكلية للتمييز، بما في ذلك القوالب النمطية الاجتماعية وتوزيع أدوار الرعاية. كما تركز على مجموعة من الأولويات مثل سد فجوة الأجور، تحسين الحماية الاجتماعية، القضاء على العنف في العمل، وتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار. ويشدد التقرير على أهمية التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال لتحقيق تقدم ملموس نحو المساواة في عالم العمل.

المحاور الأساسية:

1- الفجوات بين الجنسين في سوق العمل.

2- تركّز النساء في وظائف أقل أجراً وأكثر هشاشة.

3- العمل غير المأجور ورعاية الأسرة.

4- التمييز والعوائق الهيكلية.

5- الاقتصاد غير الرسمي والحماية الاجتماعية.

6- التحول الرقمي وسوق العمل.

7- السياسات التحويلية المقترحة.

8- دور الحوار الاجتماعي.

4- سحب اتفاقية معايير العمل (الأقاليم التابعة)، 1947 (رقم 83):

الهدف الرئيسي:

تناولت الوثيقة مسألة سحب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 83 لعام 1947 المتعلقة بمعايير العمل في الأقاليم غير الحضرية، وذلك في إطار عملية مستمرة لمراجعة وتحديث معايير العمل الدولية. وتوضح أن هذه الاتفاقية أصبحت متجاوزة بسبب التغيرات السياسية والقانونية العالمية، خاصة انتهاء الحقبة الاستعمارية وتطور الأنظمة الوطنية. كما تؤكد الوثيقة أن سحب

الاتفاقيات التي لم تعد ذات صلة يسهم في تعزيز وضوح وفعالية نظام المعايير الدولية للعمل، الذي يهدف منذ إنشائه إلى ضمان العمل اللائق في ظروف من الحرية والمساواة والكرامة . ويُعرض هذا المقترح على مؤتمر العمل الدولي لاتخاذ قرار بشأنه ضمن آليات الحوكمة الخاصة بالمنظمة .

المحاور الأساسية:

- مراجعة مدى ملاءمة بعض اتفاقيات العمل الدولية القديمة.
- تقييم اتفاقية رقم 83 الخاصة بالأقاليم غير الحضرية.
- تطور السياق الدولي وإنهاء النظم الاستعمارية التي بُنيت عليها الاتفاقية.
- الحاجة إلى تبسيط وتحديث معايير العمل الدولية.
- دور مؤتمر العمل الدولي في اعتماد أو سحب الاتفاقيات.
- الحفاظ على اتساق ومصداقية نظام معايير العمل الدولية.

يمكن الإطلاع على الوثائق الخاصة بهذا الموضوع من خلال الضغط على الروابط الالكترونية التالية:

- التقرير السابع (1)
- التقرير السابع (2)

3. الفعاليات الجانبية التي عقدت على هامش الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي:

أ- حدث رفيع المستوى لتعزيز التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام 1986:

عُقد يوم 5 يونيو 2026 في جنيف، على هامش أعمال **الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي،** بهدف تشجيع الدول الأعضاء التي لم تستكمل إجراءات التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام 1986، وتسريع دخوله حيز النفاذ. وقد نُظم هذا الحدث استجابةً لقرارات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورتيه **353 مارس 2025** و**356 مارس 2026**، اللتين دعتا إلى تكثيف الجهود لتعزيز التصديق على هذا الصك .

ويُعد صك تعديل عام 1986 من أبرز الإصلاحات الدستورية في المنظمة، إذ يهدف إلى **تعزيز تمثيل الدول الأعضاء في مجلس الإدارة بما يعكس التوازنات الدولية الحالية، وتحديث آليات الحوكمة واتخاذ القرار داخل المنظمة، وإدخال تعديلات على إجراءات اعتماد التعديلات الدستورية وتعيين المدير العام،** بما يسهم في زيادة فعالية المنظمة وتعزيز طابعها الديمقراطي والتمثيلي.

اضغط على الرابط التالي لمشاهدة الحدث: " رابط مباشر ".

ب- الذكرى المئوية لإنشاء لجنة تطبيق المعايير (CAS) التابعة لمؤتمر العمل الدولي:

نُظم يوم **8 يونيو 2026** حدث رفيع المستوى على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، بمشاركة ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال، لاستعراض الدور الذي اضطلعت به اللجنة على مدى مائة عام في الإشراف على تطبيق معايير العمل الدولية وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال آلية الرقابة الثلاثية الفريدة لمنظمة العمل الدولية.

وسلطت المناقشات الضوء على التجارب الوطنية التي أسهمت فيها لجنة تطبيق المعايير في تحسين التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية، وتعزيز الامتثال لاتفاقيات العمل الدولية، وترسيخ الحوار الاجتماعي، ودعم صمود المؤسسات الديمقراطية، بما يسهم في تحويل الالتزامات الدولية إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، ويؤكد أهمية نظام الرقابة في منظمة العمل الدولية باعتباره أحد الركائز الأساسية لضمان احترام معايير العمل الدولية وتعزيز العمل اللائق.

اضغط على الرابط التالي لمشاهدة الحدث: " رابط مباشر ".

ج- حدث رفيع المستوى بعنوان "البطاقة الحمراء لعمل الأطفال: من مراكش إلى العمل":

عقدت منظمة العمل الدولية **يوم 9 يونيو 2026**، على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، حدثًا رفيع المستوى بعنوان "البطاقة الحمراء لعمل الأطفال: من مراكش إلى العمل"، بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار مراكش العالمي للعمل من أجل القضاء على عمل الأطفال، الذي اعتمد خلال المؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال المنعقد في مراكش بالمملكة المغربية في فبراير 2026. كما أتاح الحدث فرصة للحكومات وأصحاب العمل والعمال لتبادل الخبرات الوطنية وتعزيز الالتزام الجماعي بتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال.

وسلط الحدث الضوء على حملة **"البطاقة الحمراء لعمل الأطفال "**التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لحماية الأطفال من العمل، من خلال تعزيز التعليم، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق للبالغين، وإنفاذ التشريعات الوطنية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة والتزام المجتمع الدولي بالقضاء على عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2030. واختُتم الحدث برفع المشاركين للبطاقات الحمراء تعبيرًا عن موقف موحد يرفض عمل الأطفال ويدعو إلى تحويل التزامات مراكش إلى إجراءات عملية على أرض الواقع.

اضغط على الرابط التالي لمشاهدة الحدث: " رابط مباشر ".

4. أبرز مخرجات الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 1 – 12 يونيو / حزيران 2026):

أ- اعتماد قرار بشـــأن تعليق العمل بأحكام محددة من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي في دورته 114، وذلك بالقدر اللازم لتمكين أعضاء وفد دولة فلسطين من ممارسة الحقوق الإضافية التي منحها مؤتمر العمل الدولي في دورته 113 لعام 2025، والذي جاء بعد عملية التصـــويت لصالح دولة فلسطين. " رابط مباشر لنتيجة التصويت ".

ب- ســـحب اتفاقية معايير العمل (الأقاليم التابعة)، 1947 (رقم 83): تم ســـحب اتفاقية العمل الدولية رقم 83 لعام 1947 بشأن معايير العمل في الأقاليم التابعة، وذلك بعد عملية التصويت.

" رابط مباشر لنتيجة التصويت ".

ج- اعتماد اتفاقية العمل اللائق في اقتصـــاد المنصـــات: من أبرز مخرجات الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي هو اعتماد **اتفاقية العمل اللائق في اقتصـــاد المنصـــات (الاتفاقية رقم 193)** "رابط مباشر لنص الاتفاقية باللغة العربية"، والتي تم اعتمادها بعد عملية التصويت " رابط مباشر لنتيجة التصويت ".